مدارس علم الكلام الاسلامي

المعتزلة والاشاعرة والامامية

تمهيد : الصلة بين علم الكلام وعلم الملل والنحل

إنّ علم الملل والنحل يتعرّض للموضوعات الكلامية المبحوث عنها في علم الكلام ويشرحها ويعرض الآراء المختلفة حولها من دون القضاء بينها وإمّا علم الكلام فهو يتخذ موضوعات خاصة للبحث ويبدي المؤلف نظره الخاص فيها ويركز على رأيه بإقامة البرهان. إنّ كتاب « الملل والنحل » للمتكلم الأشعري « أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (المتوفى سنة ٥٤٨ ه) من الكتب المشهورة في هذا الباب وأكثرها تداولا بين أترابه ولعلّ كثيرا من أهل العلم لا يعرفون كتابا في هذا الموضوع سواه. ومع هذه الشهرة ترى في طيّات الكتاب نسبا مفتعلة وآراء مختلقة للمذاهب والمدارس الأخرى لا يمكن القبول بها على الاطلاق.

روى أصحاب الصحاح والمسانيد ومؤلفو الملل والنحل عن النبي الأكرم (صلى الله عليه واله وسلم) أنه قال : « إنّ أمّتي تفترق على ثلاث وسبعين فرقة » وقد اشتهر هذا الحديث بين المتكلمين وغيرهم حتى الشعراء والأدباء.

إنّ من الكتاب والباحثين من لا يعتقد بصحّة الحديث منهم : ابن حزم في كتابه : « الفصل في الأهواء والملل » قال : ذكروا حديثا عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) « أنّ القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة » وحديث آخر « تفترق هذه الأمّة على بضع وسبعين فرقة كلها في النار حاشا واحدة فهي في الجنة » (ثم قال :) هذان حديثان لا يصحان أصلا من طريق الأسناد وما كان هكذا فليس حجّة عند من يقول بخبر الواحد فكيف من لا يقول به . وقد أشار بدوي في مذاهب الاسلاميين الى جملة من الاعتراضات على الحديث وإن لا نسلم ببعضها .

وهناك من يعتقد بصحّة الاستدلال لأجل تضافر أسناده يقول محمد محيي الدين محقق كتاب «الفرق بين الفرق » : اعلم أنّ العلماء يختلفون في صحّة هذا الحديث فمنهم من يقول إنه لا يصحّ من جهة الأسناد أصلا لأنه ما من إسناد روي به إلا وفيه ضعف وكلّ حديث هذا شأنه لا يجوز الاستدلال به، ومنهم من اكتفى بتعدّد طرقه وتعدد الصحابة الذين رووا هذا المعنى عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) .

إنّ مشكلة اختلاف نصوص الحديث لا تقل إعضالا عن مشكلة سنده فقد تطرّق إليه الاختلاف من جهات شتى لا يمكن معه الاعتماد على واحد منها والاختلافات هي: الاختلاف في عدد الفرق، الاختلاف في عدد الهالكين والناجين، الاختلاف في تعيين الفرقة الناجية.

علماً أنّ هناك محاولات لتصحيح مفاد الحديث من حيث العدد المذكور فيه. وهناك محاولة غير صحيحة جداً وهي الاهتمام بتكثير الفرق، فترى أنّ الإمام الأشعري يجعل للشيعة الغالية خمس عشرة فرقة، وللشيعة الإمامية أربعا وعشرين فرقة، كما أنّ الشهرستاني يعدّ للمعتزلة اثنتي عشرة فرقة ويعدّ للخوارج الفرق التالية : المحكمة الأزارقة النجدات البيهسية العجاردة الثعالبة الأباضية الصفرية.

ثمّ ظهرات ألوان خطيرة من التعسّف حين ذهب المتكلمون والمؤرّخون إلى تحديد تأريخ نشأة كلّ واحدة من الفِرق وتعيين الاصول التي استقت منها عقائدها. فعند غياب المعالم الثابتة لذلك التاريخ وغياب الأدلة القطعية على انتسابها إلى تلك الاصول فسوف يضطرّ هؤلاء إلى إقحام آرائهم الشخصيّة في ذلك ولم تخلُ الآراء دائما من ميل إلى فئة وهوىً مع طائفة فأدّى ذلك إلى ظهور أخطاء كثيرة وقاد إلى مزيد من الغموض.

ومن المسلّم أنّ الاسم لم يولد مع الفرقة وإنما يُطلق عليها بعد ولادتها فكيف تمّ اختيار هذا الاسم أو ذاك ؟

هل كان زعيم كلّ فرقة هو الذي يتولى تسمية فرقته؟ أم كان أصحاب الرأي فيها يتشاورون ليتخذوا لفرقتهم اسما تعرف به ؟ إنه ليس من المعقول أبدا أن ينبري زعماء فرقةٍ ما وكبراؤها ـ وهم بلا شكّ يعتقدون أنهم أولى الناس بالحقّ لأنهم دون سواهم علي هدى القرآن والسنّة ـ ثمّ ينتخبون لأنفسهم اسما مثل : المعطلة أو المعتزلة أو الخوارج، فكيف مع أسماء اخرى هي أشدّ فظاظة وأدعي للنفرة من مثل: « الخشبية » أو «الشيطانيّة»؟!